الرياض

الجمعه ١١ المحرم ١٤٢٧هـ - ١٠ فبراير ٢٠٠٦م - العدد ١٣٧٤٥

الانفتاح على الشرق وأهمية إصلاح التعليم (٢)

د. حمد بن عبدالله اللحيدان

للتعليم والمعرفة دور أساسي في توسيع دائرة خياراتنا للوصول إلى أمور عديدة لعل منها خلق منهج عمل للمحافظة على البيئة، فالتعليم هو المفتاح الأساسي في جعل الأفراد والمجتمعات حماة للبيئة الطبيعية وهذا بدوره يعكس وعي وثقافة ورقي ذلك المجتمع وأفراده

مما لا شك فيه أن نهاية القرن العشرين قد شهدت زيادة عظيمة في أنشطة إدخال إصلاحات على مراحل التعليم المختلفة، وشمل ذلك إدخال الإصلاحات على المدارس وتجديدها وإعادة تشكيلها في كثير من دول العالم، كما أن تلك الفترة شهدت أيضاً تغييراً في أساليب ونظم التعليم والتدريب فيما بعد الثانوية العامة، والإصلاحات بطبيعة الحال تختلف من دولة إلى أخرى من حيث تقسيم مستويات التعليم وأشكاله وأساليب تطوير المناهج وطرق التدريس والمفاضلة بين الاحتياجات الفردية واحتياجات المجتمع المحلي واحتياجات الوطن ككل.

وعلى العموم فإن من أهم التحديات الطاغية التي تواجه مسيرة التعليم خصوصاً في الدول النامية في القرن الحادي والعشرين الذي نحن في بدايته يأتي التكيف مع المتغيرات المتواصلة والسريعة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وتقنياً ليس هذا فحسب بل إن وتيرة التغيير وتسارعه من غير المرجح أن تتباطأ ولذلك فإنها سوف تفرض ضغوطاً متزايدة على الأفراد والمؤسسات لذلك فإن المهارة والمعرفة اللازمة للتوافق مع تلك التغيرات السريعة تصبح ضرورية ليس للقيادات التنفيذية والنخبوية بل تشمل جميع شرائح المجتمع وأطيافه، لذلك فإن الحاجة إلى تعليم متميز يفوق التعليم الأكاديمي العادي تعتبر أمراً هاماً في هذا التحدي. وفي هذا الإطار لا بد من أخذ العبرة من الماضي ومن التاريخ، فالقرن العشرون المنصرم كان من أكثر القرون دموية بسبب ما عصف به من صراعات متلاحقة وهذا يحتم على المجتمعات مع بداية هذا القرن الجديد أن تواجه تحديات كثيرة تتمثل في الصراعات الدينية والعرقية والاثنية والقومية والمصالح الاقتصادية والاستعمارية والتآمر والأبعد من ذلك استغلال تلك الصراعات لتأجيج الإرهاب وخلط الأوراق. نعم إن تلك الصراعات التي تعصف بكوكبنا بصفة عامة وفي أرض العروبة والإسلام بصفة خاصة والتي لازلنا نشاهدها ونعايشها كل يوم، بل كل لحظة في العراق وفلسطين وأفغانستان ولبنان والسودان والصومال، وفي كل بلد عربي بلا استثناء، كل ذلك يفرض علينا فهم قضية الهوية والتعامل معها على أساس أنها قضية هامة جداً خصوصاً أن بعض ذلك يحتوي على صراعات ضمنية تؤجج بين القيم الدينية والدنياوية وبين الولاءات الأثنية والوطنية وعند وجود مزايدة من طرف ضد الآخر أو محاولة تشكيل مراكز قوى فإن الوحدة الوطنية تصبح على شفى منحدر. نعم إن حل بعض أنواع هذه الصراعات أصعب من حل الصراعات بين الدول. لذلك فإن هذا النوع من الصراعات الضمنية يحتاج إلى حل مبرمج يلعب فيه التعليم المنظم، في المدارس والجامعات دوراً أساسياً من خلال بلورة وقفة ومشاركة جدية وإيجابية للتربية والتربويين ذلك أن التعليم المنظم والإعلام المبرمج لهما دور فاعل ومهم في إعداد الأفراد علمياً وتربوياً وسلوكياً من خلال تزويدهم بالمعرفة والمهارات والحكمة

والمواقف المعتدلة اللازمة لجعل سلوكهم إنسانياً تعاونياً وسلمياً وميالاً لحل الخلافات والصراعات الفكرية عن طريق الحوار.

إن فعالية التعليم والإعلام يجب أن تصل إلى جميع قطاعات المجتمع من خلال جعلهم شركاء وليسوا متفرجين أو متلقين فقط. وهذا السياق يقودنا إلى القول إن المعلمين بدءاً من مرحلة ما قبل الدراسة وصاعداً يجب أن ينظر إليهم على أنهم وسيلة لخلق روح التفاهم الثقافي وعنصر فاعل فيه. وهذا يحتم علينا اختيار المعلم الكفء وإعداده الاعداد المناسب الذي يتوافق مع متطلبات المرحلة والعصر الذي نعيشه بكل ما فيه من اختناقات وإيجابيات واستحقاقات ومما يساعدهم في ذلك وجود إعلام ناجح له أثر عميق في توحيد المواقف وتوجيهها تجاه عدد من القضايا الخلافية مثل قبول الآخر ونبذ العنف واعتماد مبدأ الحوار وترسيخ الوطنية وروح التسامح ناهيك عن زرع أهمية التعليم وثقافة العمل ليس هذا فحسب بل إن الإعلام له دور فاعل في مؤازرة التربويين في مواقفهم وجهودهم وقلق المجتمع إزاء انتشار مشاهد الجنس والعنف والجريمة التي يتم بثها والدعاية لها من خلال الأفلام والقنوات الفضائية والمجلات الإباحية والإنترنت. نعم إن الرقابة العارمة ورقابة الأسرة ودور التعليم والإعلام مجتمعة كفيلة بالحد من الأخطار المترتبة على هذا الغزو الفكري والثقافي الذي تواجهه مجتمعاتنا هذه الأيام.

إن المشاكل التي يواجهها جيل اليوم عديدة فبالإضافة إلى ما ذكر هناك الفجوة الهائلة بين الأغنياء والفقراء والتي تتسع يوماً بعد يوم سواء كان ذلك على مستوى الدول كما هو حاصل بين الشمال والجنوب أو بين المدن والمناطق الريفية أو بين أحياء المدينة الواحدة أو حتى بين الأفراد والتي باتت تتخذ أشكالاً سلوكية تعمق الفوارق الاجتماعية من خلال الاستقطاب الذي أخذ يبلوره ضعاف النفوس بل العقول ولا شك أن مثل ذلك الاستقطاب ربما يستفاد منه في وقت لاحق من خلال التأليب والتحريض. لذلك فإن ردم هذه الفجوة وسد الأبواب والسُبل المؤدية إليها يعتبر أمراً مهماً للمحافظة على تجانس المجتمع ووحدته وخلق روح التكافل والتعاون والمحبة بين جميع أجناسه وطوائفه.

ولا شك أن محاربة الفقر تأتي في مقدمة العوامل التي تساعد على ردم تلك الفجوة المصطنعة والتعليم من أهم العوامل التي يجب أن تستخدم لمحاربة الفقر ذلك أن المدارس والجامعات لها دور أساسي في الجهود المبذولة لتوسيع الفرص الاقتصادية والاجتماعية وتبني أبناء الفقراء حتى لا يقتصر ذلك على أبناء النخبة بل يتعداها إلى خلق قوة عاملة ذات قاعدة أوسع وتعليم أفضل.

والفوارق في التعليم هي المسؤولة عن الفجوة الحاصلة بين الدول المتقدمة والدول النامية سواء كان ذلك في التنمية أو الثروة أو الإنجاز والتقدم وكذلك في التخطيط والبحث والتطوير وغيرها من عوامل الرقي والتقدم، وتكون الفوارق في فرص التعليم الجيد هي السبب في الفوارق بين الفقراء والأغنياء في كل مكان، نعم إن إصلاح مسار التعليم بأركانه الأربعة وهي: المعلم، والمنهج، والمدرسة، والأسرة يجب أن يكون حجر الزاوية في عملية الإصلاح الشمولية. وهذا التحدي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار إعداد الشباب علمياً وعملياً ونفسياً لسوق العمل المنتج ومواكبة المتغيرات المتسارعة التي تؤثر في العديد من المهن نتيجة للثورة المتسارعة في مجال التقنية وملحقاتها.

نعم إن للتعليم والمعرفة دوراً أساسياً في توسيع دائرة خياراتنا للوصول إلى أمور عديدة لعل منها خلق منهج عمل للمحافظة على البيئة، فالتعليم هو المفتاح الأساسي في جعل الأفراد والمجتمعات حماة للبيئة الطبيعية وهذا بدوره يعكس وعي وثقافة ورقي ذلك المجتمع وأفراده.

أعود مرة أخرى لأقول إن التسارع في الإنجازات العلمية والتقنية يعتبر من أكبر التحديات التي نواجهها، ولذلك فإن التعليم في جميع مراحله يجب أن يتحمل مسؤوليته لتزويد الفرد بالمهارات والمواقف والحوافز الضرورية وذلك من خلال التعليم والتدريب المستمرين حتى يصل المتعلم إلى سن متقدمة. نعم إن التعليم مدى الحياة سمة المجتمعات الناجحة والمنتجة، وقد جاء في الأثر «اطلب العلم من المهد إلى اللحد». وهذا ما جعل المجتمعات الناجحة في القرن الحادي والعشرين توصف بأنها «مجتمعات التعليم»، وهذا يعكس ما يتم تقديمه من موارد متنوعة للتعليم وما يتم تقديمه من دعم لجميع أفراد المجتمع من صغار وكبار، وذلك نابع من إيمان مطلق بأن مهارات التعليم واستمرارها

مدى الحياة من العناصر الأساسية لإعداد الفرد للحياة والعمل، نعم التعليم والتدريب المستمرين هما المفتاح للتقدم والرقي، فبهذه الوسيلة يظل كل فرد متابعاً لكل مستجد لذلك فإن تدريب الموظفين يعتبر جزءاً مهماً من عملية التعليم مدى الحياة وهذه مسؤولية يمكن أن يتم تقاسمها بين أرباب العمل والمؤسسات التربوية العامة والخاصة وذلك مثل المعاهد الفنية والجامعات ومراكز التدريب والتعليم عن بعد وشبكة الإنترنت، بالإضافة إلى المدارس العامة، ومن المعروف أن البرامج التدريبية الجيدة تعود بالفائدة على المتدرب وعلى أرباب العمل والمؤسسات التعليمية على حد سواء.

والتعليم له دور بارز في زرع القيم وتأكيدها، فهو يأخذ على عاتقه تربية النشء على حسن الخُلق والأمانة والاستقامة والتمسك بالمبادئ السامية والبُعد عن الجشع. كل ذلك يوجد رجالاً أكثر إيماناً والتزاماً وبُعداً عن الفساد، وهذا ينعكس على كل الفعاليات الإنسانية للأمة، وهذا يجعل التقدم والنمو الاقتصادي مربوطاً بلمسات إنسانية تعززه ذلك أنه لا يمكن قياس الروح الوطنية والانتماء بمعدلات البورصة العالمية مثل معدل مؤشر داوجونز أو مؤشر نيكي أو حتى مؤشر الأسهم المحلية تاسي. كما أن الناتج الوطني الإجمالي لا يأخذ بعين الاعتبار صحة الأسرة أو نوعية التعليم أو سعادة الناس أو روعة الشعر أو نجاح الزواج أو فشله، فكل المؤشرات المادية البحتة ليس لها قيمة حقيقية ما لم تضبط بدوافع وتفاعلات إنسانية مستقيمة، وعليه فإن مواجهة هذا التحدي تكمن في وجود نظام تعليمي وتربوي يتحمل المسؤولية بالتكاتف مع الأسرة والمجتمع في خلق جيل قادر على تحمل المسؤولية المستقبلية التي لا يمكن أن تسير بأنصاف الحلول خصوصاً مع الهجمة الصهيونية والاستعمارية على المنطقة والتي طوعوا لها العلم والمعرفة والتخطيط الاستراتيجي والذي مكنهم من أن يلعبوا على وتر تناقضات الأمة وتخلفها التعليمي والتخطيطي والاستراتيجي وجهلها بأسلحة العصر المادية والمعنوية.

نعم لقد أوكل الأعداء أمر هذه الأمة إلى جهابذة البحث والاستقصاء ومراكز الدراسات الاستراتيجية العسكرية والاقتصادية ولجان عمل تسهر الليل والنهار من أجل فتح ثغرات في المجتمعات والدول التي تقع ضمن مصالحهم الآنية أو المستقبلية. ولا شك أن المصالح الخاصة للقوى الغاشمة والتي تتعارض مع مصالح الشعوب الأخرى لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التآمر وهذا لا يرده إلا وعي وإدراك للخطر الداهم على مستوى كل من القيادة والشعب. هذا الوعي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال نظام تعليمي وتربوي وإعلامي ناجح، وذلك لأن القرار الصائب والسليم يأتي نتيجة للحكمة والتعليم المتميز اللذين ينتجان رجالاً أكفاء ملمين بعلوم العصر ومتغيراته.

وعلى العموم فإن التعليم المتميز لا يمكن خلقه بدون الاستفادة من التجارب العالمية المتراكمة خصوصاً في الدول المتقدمة والدول التي نفضت غبار التخلف وشقت طريقها إلى الصفوف الأمامية.

نعم إن رحلة الخير التي قام بها خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - إلى كل من الصين والهند وماليزيا وباكستان والاتفاقيات المباركة التي وقعت مع تلك الدول تفتح الباب على مصراعيه للاستفادة من النقلة النوعية والتجربة الفريدة التي نقلت تلك الدول وجعلتها تتبوأ مركزاً متقدماً في الاقتصاد العالمي والتقدم التكنولوجي وهنا لا بد وأن أشير إلى أن الملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز حفظهما الله لا يألوان جهداً في سبيل النهوض بهذا البلد في جميع المجالات. وهنا نردد العبارة الخالدة التي أطلقها الملك عبدالله حفظه الله والتي وجهها إلى الوزراء في جلسة مجلس الوزراء التي خصصت لإقرار أضخم ميزانية أقرت في تاريخ المملكة قبل نحو شهر والتي فيها «ليس لديكم عذر الآن فالمال موجود وما بقي سوى العمل.«

نعم إن العمل ونتيجته هو المطلوب اليوم، وفي مقدمة ذلك تطوير التعليم الذي هو أساس كل عمل وكل جهد.

.